



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

A

لجنة مشكلات السلع

الدورة الثانية والسبعون

روما، 26-28 سبتمبر/أيلول 2018

الاستثمار والتجارة والنتائج وأسعار السلع

موجز

تتناول هذه الوثيقة تأثيرات التغيرات في الأسعار الدولية للأغذية على تدفقات الاستثمار. وتركز على فترة الأسعار من 1995 إلى 2015 وتحلل، على وجه الخصوص، الآثار المترتبة على ارتفاع الأسعار من 2007 إلى 2012 على الاستثمار في الأسواق المحلية (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) وفي البلدان في الخارج (الاستثمارات الأجنبية المباشرة). وتصف الوثيقة أيضاً التغيرات في تكوين رأس المال الثابت على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، وتستخلص الاستنتاجات بشأن التطورات المستقبلية المحتملة في الإنتاج والأسعار. وتشمل أبرز النتائج ما يلي:

- ارتبط ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية والمنتجات الزراعية بارتفاع كبير في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي أو أعقبته. ويشمل هذا الاستثمار العالم ككل، ومعظم البلدان على المستوى الفردي، وبشكل أساسي جميع التجمعات الإقليمية. وتشير النتائج أيضاً إلى حدوث انخفاض حديث في نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي مع تراجع الأسعار الدولية.
- وارتبط النمو المرتفع في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي بمعدلات نمو أعلى في الإنتاج الزراعي، يقاس كالنتائج الإجمالي.
- واستجابت البلدان التي لديها موارد مالية كافية ولكن موارد طبيعية مقيدة، بوجه عام إلى ارتفاع الأسعار عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية الخارجية. وكانت هذه بشكل رئيسي، ولكن غير حصري، في بلدان إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتراجعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع انخفاض الأسعار. وتحولت هذه الدول إلى التجارة كمصدر للإمدادات.
- وربما لم تستجب الاستثمارات المحلية والأجنبية المرتفعة إلى ارتفاع الأسعار فحسب، بل ربما ساهمت أيضاً في انخفاض الأسعار في الفترة التالية (2012-2018).



CCP 72

MX646/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

- ونظراً لأن العديد من العناصر الرأسمالية التي تم شراؤها خلال فترة ارتفاع الأسعار قد وصلت إلى نهاية فترة خدمتها، كان من الممكن أن يؤدي انخفاض الأسعار على مدى الفترة الأخيرة (2013-2018) إلى نقص تدريجي في عناصر رأس المال الثابت، مما قد يؤدي إلى فتح نطاق متجدد للزيادات في الأسعار. ومن الواضح أن تكوين رأس المال الثابت هو واحد من عوامل متعددة لتحديد مسارات الأسعار المتوسطة الأجل.
- جميع النتائج الواردة في هذه الوثيقة هي على أساس "مقارنة بين ما قبل وما بعد". ولم يتم بذل أي جهد لوضع نماذج لبناء سيناريو مضاد من شأنه أن يسمح بمقارنة "مع مقابل بدون". وقد يعني ذلك أيضاً أن النتائج هي مجرد ترابط؛ وهي لا تسمح بالضرورة باستنباط استنتاجات ثابتة حول العلاقة السببية ومساهمة العوامل المختلفة في النتائج التي تمت ملاحظتها.

يمكن توجيه أي استفسارات عن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Josef Schmidhuber

نائب مدير شعبة التجارة والأسواق

البريد الإلكتروني: josef.schmidhuber@fao.org

أولاً - مقدمة

1- شهدت السنوات العشر الماضية نمواً قوياً في تكوين رأس المال الثابت الزراعي. كما شهدت نمواً قوياً في الناتج الزراعي. وتركزت معظم الزيادات في النصف الثاني من هذه السنوات العشرين، أي ما بين عامي 2006 و2015. وبدأ هذا النصف الثاني بارتفاع حاد في الأسعار الزراعية العالمية، وتراجعت الأسعار مرة أخرى بعد عام 2013. وقد تم طرح العديد من العوامل لشرح هذه الاتجاهات في الأسعار والتقلبات الكبيرة المحيطة بها. وهي تشمل انخفاض المخزونات، وارتفاع أسعار الطاقة، والطلب القوي على الأغذية والأعلاف، والتغيرات في سياسات الوقود الحيوي، فضلاً عن آثار سوء الأحوال الجوية (حالات الجفاف)، من بين أمور أخرى. ولكن هناك أيضاً اعتراف متزايد بأن هذه الأسعار المرتفعة ربما حفزت الاستثمار في الزراعة، وأن الاستثمارات الأعلى قد ساهمت في زيادة الإنتاج وانخفاض الأسعار في السنوات التي أعقبت ارتفاع الأسعار.

2- لا شك أن الروابط بين الأسعار والاستثمار والناتج معقدة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي الأسعار المرتفعة المستمرة إلى تحفيز الاستثمار والإنتاج الزراعي، مما يؤدي إلى بدوره إلى ضغط هبوطي على الأسعار على المدى المتوسط. وبالعكس ذلك، فإن الأسعار المتقلبة للغاية تزيد من مخاطر الاستثمار، وتخفض من مستويات الاستثمار، وتؤدي إلى انخفاض الناتج. ومن الناحية العملية، تكون الروابط أكثر تعقيداً، وتنتج عن الفترات الزمنية الفاصلة، وتأثيرات مشتركة بين السلع، وعوامل خارجية أيضاً (على سبيل المثال، التقلبات في أسعار الطاقة ومستوياتها).

3- واستجابةً لهذه التطورات وأهميتها المحتملة بالنسبة لأسواق السلع العالمية، طلبت الدورة الحادية والسبعون للجنة مشكلات السلع من منظمة الأغذية والزراعة أن تحلل الروابط بين الاستثمار والناتج والتجارة وأسعار السلع. وقد تم إعداد هذه الوثيقة استجابةً لهذا الطلب.

ثانياً - التحديات التحليلية

4- تنشأ تحديات تحليلية في ثلاثة مجالات على الأقل. ويتمثل التحدي الأول في قياس مستوى تكوين رأس المال الثابت في الزراعة وتكوينه. ووفقاً لطلب لجنة مشكلات السلع، يركز التحليل على تدفقات الاستثمار في الزراعة بالمعنى الضيق. ومع ذلك، فإن مجموعات البيانات الأكثر شمولاً، تغطي المجموعة الأوسع، أي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. وبما أن هذا التعريف الواسع يحجب الروابط والتطورات الهامة التي تعتبر أساسية للزراعة، فإن التحليل قد تحول إلى التعريف الأضيق، أي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة. ويعني ذلك أن هناك مفاضلة في قبول بيانات أكثر تفصيلاً مقابل الحصول على مجموعة بيانات محدودة أكثر.

¹ لا يتم تضمين الأراضي أو أي نوع آخر من الموارد الطبيعية المستخدمة في الزراعة في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك. ويعتبر ذلك أمر أساسي في شرح الاختلافات الموجودة بين البلدان بشأن متوسط ناتج رأس المال.

5- ويتعلق التحدي الثاني بربط تكوين رأس المال بالأسعار. ومع أن علاقتهما ليست مباشرة، من المحتمل أن تكون ديناميكية للغاية. وتشمل الديناميكيات التعقيبات الإيجابية والسلبية، والآثار المتأخرة، وآثار الاستبدال، والآثار المشتركة بين السلع والبلدان. وبشكل عام، يؤثر الاستثمار على القدرة الإنتاجية، وتؤثر القدرة الإنتاجية على الناتج الفعلي، ويؤثر الناتج على الأسعار. وتؤثر الأسعار بدورها على قرارات الاستثمار الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن كل عنصر من هذه العناصر يتأثر أيضاً بالعوامل الخارجية. وبالتالي، ينبغي النظر إلى نتائج هذه الوثيقة، التي تُستمد أساساً من دراسة الاتجاهات، على أنها كفاف عريض لعملية عميقة ومعقدة تتطلب بيانات أكثر بكثير لعزل نوع العلاقة السببية ومداهها.

6- ويتعلق التحدي الرئيسي الثالث بالحاجة إلى التمييز بين تكوين رأس المال والقدرة الإنتاجية²، التي تشكل الرابط الأكثر أهمية الذي يؤثر على الإنتاج³ والتجارة والأسعار. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون الاستجابة السريعة للإنتاج بعد ارتفاع الأسعار في عام 2007 وعام 2011 بسبب استثمارات جديدة أو استخدام القدرة الإنتاجية الاحتياطية المتاحة بشكل مكثف، أو كليهما. والمسألة هي أنه على الرغم من أن القدرة الإنتاجية ورصيد رأس المال متساويان على المدى الطويل، فإن ارتباطهما يضعف على المدى القصير والمتوسط. وقد لا يؤثر ذلك على التأثيرات على الأسعار الطويلة الأجل، ولكن بالتأكيد على الروابط القصيرة الأجل بين الاستثمار والناتج والأسعار. وقد أدت قلة البيانات المتعلقة بالقدرة الإنتاجية مثل صافي رصيد رأس المال⁴، إلى الحد من تحليل الأسعار والروابط التجارية مع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

ثالثاً - الاستثمار والقدرة الإنتاجية والناتج الزراعي

ألف - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك

7- تحتوي أوسع مجموعة بيانات متاحة على 204 بلدان مع بيانات عن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، تغطي الفترة ما بين عامي 1990 و2015. وتتوفر البيانات الرسمية (المحسوبة) عن ثلث البلدان فقط، ومعظمها من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وأما البيانات الخاصة بجميع البلدان الأخرى فيه فمحتسبة⁵. وبالنسبة لبعض البلدان الكبيرة، مثل الاتحاد الروسي، تبدأ السلسلة الزمنية فقط في عام 1995.

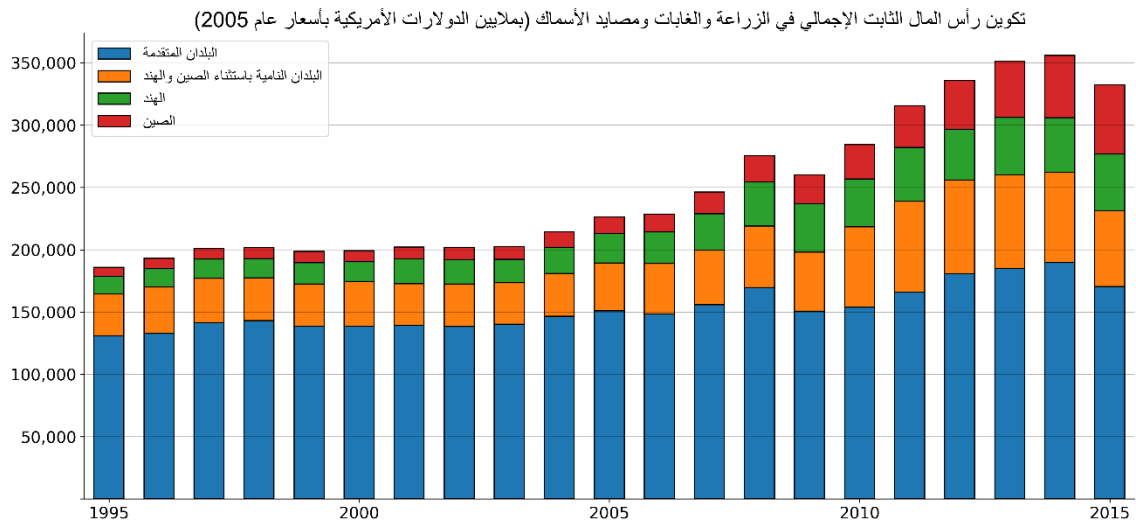
8- نظراً إلى جميع هذه القيود، كانت البيانات المتسقة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك متاحة لـ 202 بلد خلال الفترة بأكملها بين عامي 1995 و2015.

² تُفهم القدرة الإنتاجية هنا على أنها أكبر إنتاج محتمل للزراعة الأولية في أي وقت وفي أي منطقة، ويتم تحديدها من خلال مجموعة من الأصول المادية وغير المادية في المزرعة، بالإضافة إلى البيعة التمكينية.

³ أنظر على وجه الخصوص، منظمة الأغذية والزراعة 2001. الاستثمار الزراعي والإنتاجية في البلدان النامية. وثيقة اقتصادية واجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة رقم 148. منظمة الأغذية والزراعة، روما.

⁴ لا تحسب قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة صافي رصيد رأس المال للزراعة والغابات ومصايد الأسماك من القوائم الحالية، بل إنها تبني التقديرات من خلال تطبيق أسلوب سجلات السلع الدائمة لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

⁵ منظمة الأغذية والزراعة. 2018. قاعدة البيانات العالمية الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الاستثمار الزراعي ورصيد رأس المال: المحتوى والوصف المنهجي. منظمة الأغذية والزراعة، روما (ستصدر قريباً).



الشكل 1: تطور تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، 2015-1995

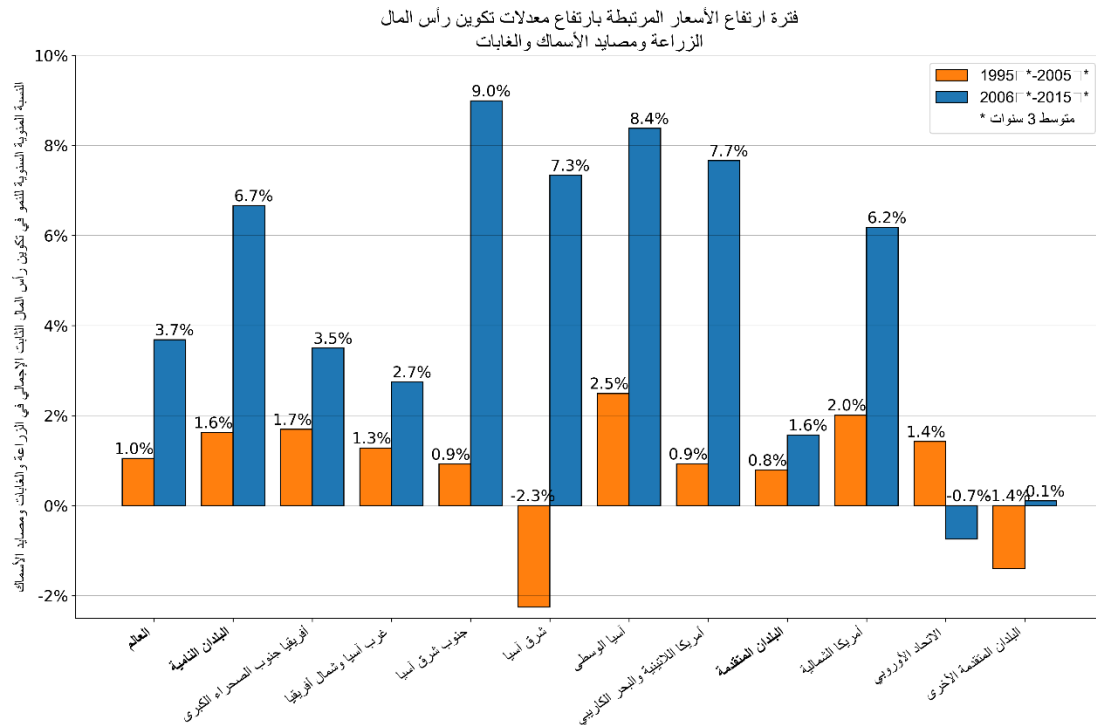
9- يصور الشكل 1 الفترة الزمنية الكاملة التي تتوفر فيها بيانات متسقة عن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ويظهر زيادة عالمية سريعة في تكوين رأس المال الثابت بين عامي 1995 و2015. وبحلول عام 2014، بلغ حجم إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أقصاه بقيمة قدرها 356 مليار دولار أمريكي، وهو ما يقارب ضعف المستوى الذي تم الوصول إليه في عام 1995، الذي يتم قياسه بالأسعار الثابتة لعام 2005. ويكشف فحص تمهيدي للسلسلة الزمنية عن زيادة أسرع في الجزء الثاني من تلك الفترة، أي تقريباً بين عامي 2006 و2015.

باء - نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك عبر البلدان والأقاليم

10- تمت عملية إعادة توازن ملحوظة على المستوى الإقليمي، في إطار التوسع العالمي الشامل. وعلى المستوى الأوسع، كان هناك تحول في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وفي حين أن البلدان المتقدمة كانت لا تزال تمثل أكثر من 70 في المائة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في عام 1995، فإن حصتها قد انخفضت بعد 20 سنة إلى 51 في المائة.

11- ويصور الشكل 2 نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك خلال العقدين الماضيين، ويميز فترتين أساسيتين، أي بين عامي 1995 و2005، وبين عامي 2006 و2015. وبين هذين العَقدَين، زاد متوسط معدل النمو العالمي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أربعة أضعاف تقريباً من 1.0 في المائة سنوياً إلى 3.7 في المائة سنوياً، كما زاد في البلدان النامية التي حققت أعلى المعدلات في جنوب شرق آسيا، حيث كان معدل النمو في تكوين رأس المال الثابت عشر مرات أعلى في العقد الثاني مقارنة بالعقد الأول.

12- ويمكن القول إن التغيير الأكثر أهمية في سياق التأثيرات على الأسواق العالمية حدث في أمريكا الشمالية. ولم يكن معدل النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر من ثلاثة أضعاف فحسب، بلغ إن الحجم الهائل للزراعة في أمريكا الشمالية عنى أن معدلات النمو هذه تُرجمت إلى إضافات مطلقة كبيرة في رأس المال الثابت. وزاد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في أمريكا الشمالية، المقاس بالأسعار الثابتة لعام 2005، من 29.8 مليار دولار أمريكي في عام 1995 إلى 60 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وكما هو مبين أدناه، تمثل الزراعة وحدها النصيب الأكبر من هذا النمو وداخل الزراعة، والاستثمار في الآلات هو أكبر عنصر. ويمكن القول بأن هذه الاستثمارات تضاف بشكل خاص إلى القدرة الإنتاجية للمحاصيل في الإقليم. وبما إن الزراعة في أمريكا الشمالية موجهة إلى حد كبير نحو التصدير، فإن رأس المال الثابت بالإضافة زاد من قدرة الإقليم على الاستجابة لارتفاع أسعار المحاصيل الدولية بشكل كبير.



الشكل 2: النمو السنوي في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في فترات مختلفة لمجموعات مختارة من البلدان

13- بينما يظهر العالم وجميع المجموعات الإقليمية تقريباً ارتفاعاً في معدلات تكوين رأس المال (الشكل 2)، لم تكن معدلات ارتفاع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك ظاهرة واسعة الانتشار على المستوى القطري. وشهد حوالي 60 في المائة (أي 125) من جميع البلدان (أي 202)، التي كانت بيانات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك متاحة لها على مدار الفترة، زيادة في نمو الاستثمار؛ وشهدت البلدان الـ 77 المتبقية نمواً أقل في هذه الفترة، إن لم يكن أيضاً انخفاضاً في الاستثمار. ومن الواضح أن هذه البلدان ذات قطاعات زراعية أصغر، معزولة عن الأسواق العالمية من خلال الحواجز الطبيعية (الدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) و/أو تم عزلها عن طريق تدابير السياسات العامة. ويتحقق تركيز نمو تكوين رأس

المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أيضاً من خلال الزيادة في المبالغ المطلقة للزيادات في الاستثمار. وتمثل 60 في المائة من البلدان التي شهدت نمواً في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك حوالي 77 في المائة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك.

الجدول 1: عدد البلدان التي لديها معدلات أعلى من تكوين رأس المال

البلدان التي شهدت زيادة في نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	البلدان التي شهدت انخفاضاً في نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	عدد البلدان
2005-2015 مقابل 1995-2005	2005-2015 مقابل 1995-2005	
77 (40%)	25 (60%)	
88 (26%)	256 (74%)	مجموع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك (بمليارات الدولارات الأمريكية بأسعار عام 2005، ومتوسط 2013/2015)

14- وشهدت الصين ضمن مجموعة البلدان النامية ديناميكيات الاستثمار الأكثر إثارة للإعجاب، أكثر من أربعة أضعاف تكوين رأس المال الثابت في العقد ما بين عامي 2005 و2015. وتطورت عملية تعميق رأس المال في الإنتاج الزراعي بالتبادل مع عملية التحول الهيكلي السريع للزراعة الصينية. وارتفع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي لكل عامل، ما بين عامي 1995 و2014، تسعة أضعاف، وأكثر من سبعة أضعاف عند التعبير عنه لكل هكتار من الأراضي الزراعية. وكان هذا التحول من الزراعة الكثيفة العمالة إلى الزراعة الكثيفة رأس المال مصحوباً ومدعوماً بعملية التصنيع السريعة، التي استوعبت الكثير من العمالة الزائدة من الزراعة. وبمقارنة نسب رأس المال إلى العمالة الحالية في الزراعة الصينية مع تلك الخاصة ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الجدول 2)، يبدو أن هذه العملية لم تنته بعد. ومع توقع المزيد من الإصلاحات الهيكلية⁶، قد تستمر عملية التحول الزراعي دون هوادة، مما سيؤدي إلى زيادة تعميق رأس المال بالتوازي مع انخفاض في القوى العاملة الزراعية.

الجدول 2: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك لكل عامل زراعي وهكتار من الأراضي الزراعية

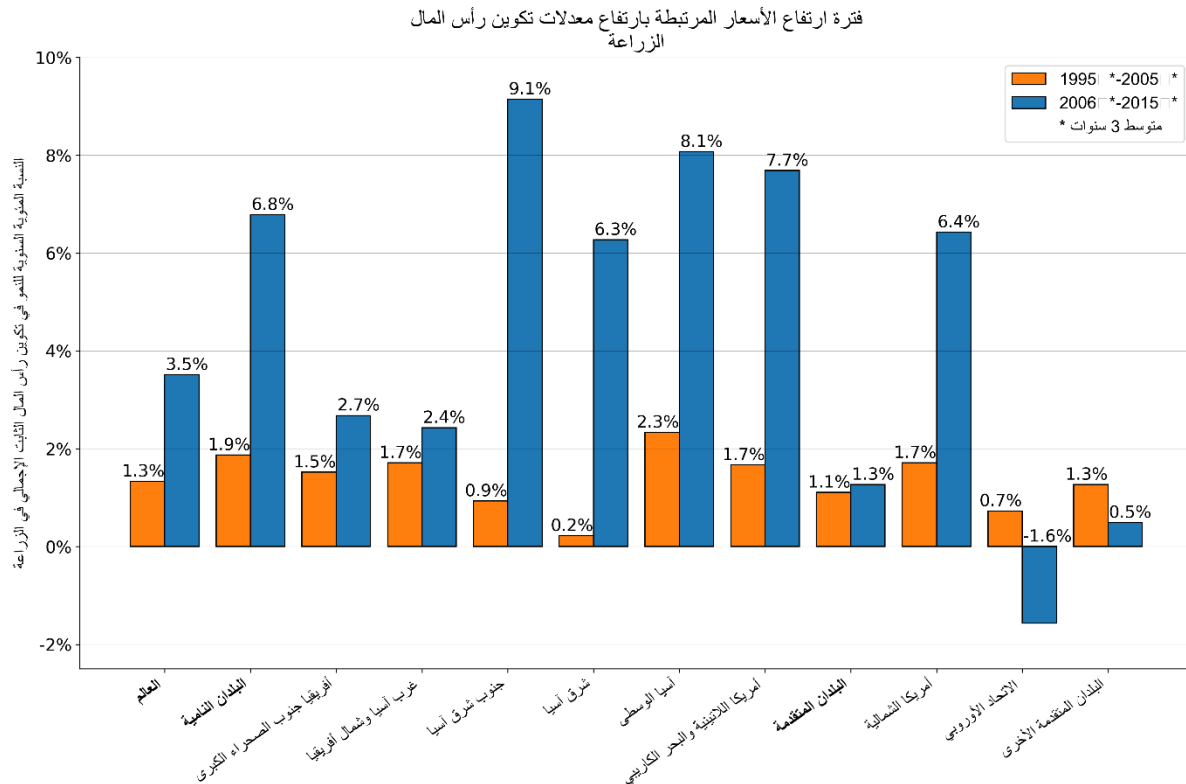
الدول المتقدمة	الصين	الدول النامية غير الصين	السنة	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك لكل عامل زراعي (بالدولار الأمريكي بأسعار 2005)
2,962	20	181	1995	
9,285	186 (2013)	321	2014	

⁶ أنظر على سبيل المثال "الوثيقة المركزية رقم 1" من وزارة الزراعة والشؤون الريفية في جمهورية الصين الشعبية، http://english.agri.gov.cn/news/dqnf/201702/t20170206_247179.htm

86	14	17	1995	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك لكل هكتار من الأراضي الزراعية (بالدولار الأمريكي بأسعار 2005)
140	105	38	2015	

جيم - تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة

15- مع أن بيانات تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك متاحة على نطاق واسع وأكثر قوة من الناحية الإحصائية (عدد أقل من الملاحظات المفترضة) مقارنة ببيانات الاستثمار المفصلة، فإنها تشمل مصايد الأسماك والغابات، وبالتالي القطاعات التي لم تكن معرضة، أو التي كانت أقل عرضة لارتفاع الأسعار والتقلبات بين عامي 2007 و2012. وبالتالي، قد تخفي بيانات تكوين رأس المال الأكثر تفصيلاً بعض ديناميكيات الاستثمار التي نشأت في الزراعة فقط والتي قد تنبع من تطورات محددة في الزراعة فقط. ومع ذلك، فإن تضيق نطاق التحليل للزراعة (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة) يضيق أيضاً الأساس الإحصائي المتاح لعدد أقل من البلدان. وبشكل عام، هذه هي بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وكذلك بعض الاقتصادات الناشئة المتقدمة.

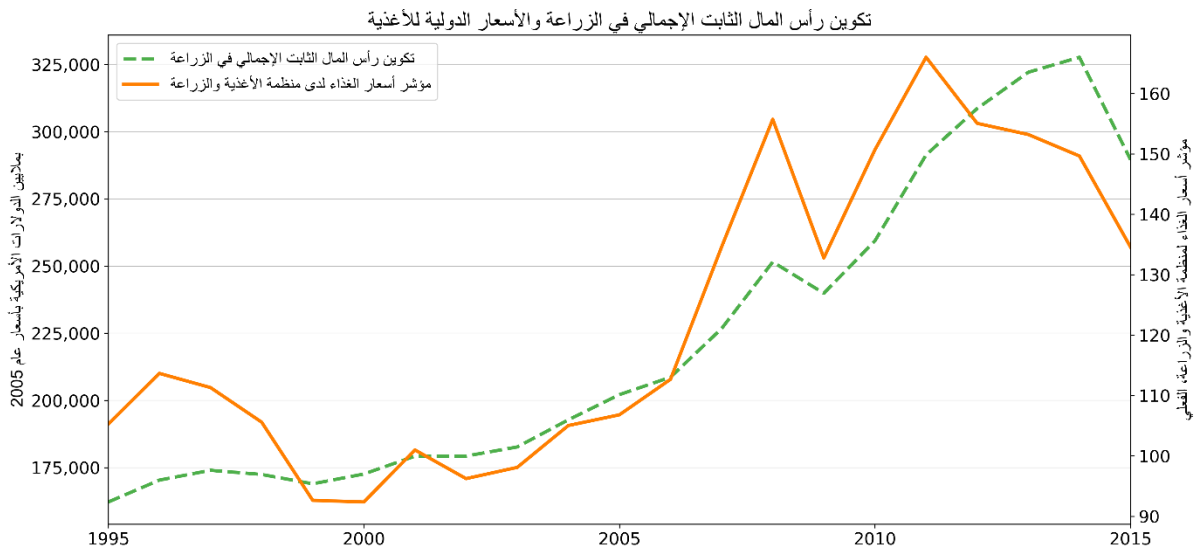


الشكل 3: النمو السنوي لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة في فترات مختلفة لمجموعات مختارة من البلدان

16- تشير النظرة الأولى إلى التطورات العالمية إلى أن الاتجاهات العامة لا تزال سليمة، عند الحد من الأساس الإحصائي للزراعة فقط. وكما بالنسبة إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، شهد تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة نمواً سريعاً بين عامي 2005 و2015. وهناك بعض الاختلافات الملحوظة في الفترة الأولى، مما يشير إلى أن النمو السلبي في تكوين رأس المال الثابت في شرق آسيا خلال الفترة الأولى لا يزال يمثل فترة نمو للاستثمار بالنسبة إلى تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة. ولكن الأهم من ذلك، هو أن التركيز الأضيق على الزراعة يوفر أساساً أفضل لتحليل الزراعة والارتباط بها، بما في ذلك الأسعار الزراعية والإنتاج والتجارة.

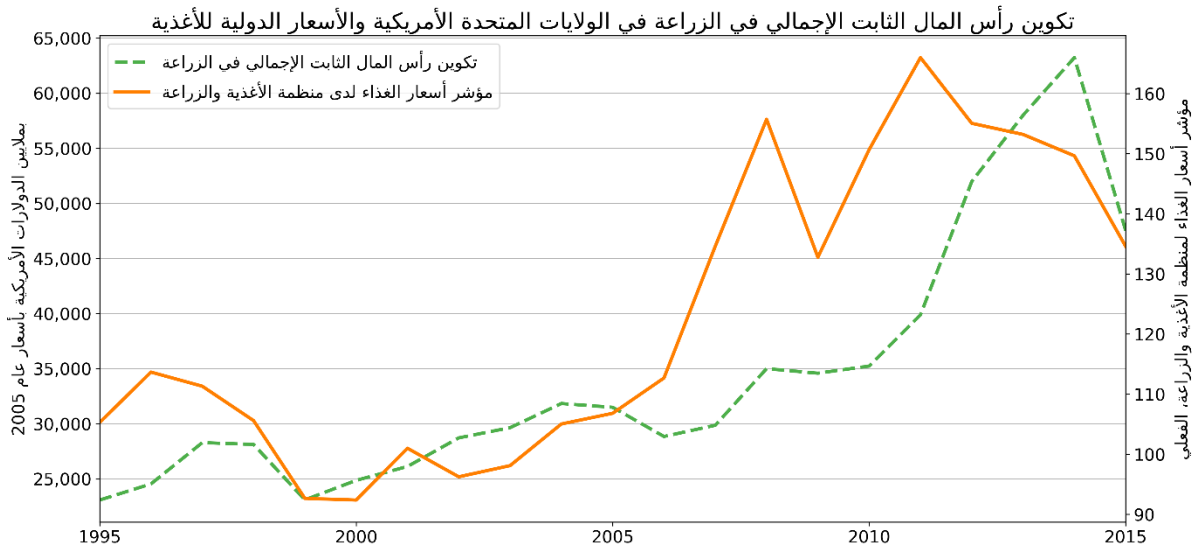
دال - الرابط بين الأسعار والاستثمار

17- يركز الشكل 4 على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة باستخدام البيانات بين عامي 1995 و2015، ويقارن السلسلة مع تطور مؤشر أسعار الغذاء لدى منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة نفسها. وتشير نظرة سريعة على الشكل 4 إلى وجود علاقة إيجابية بين السلسلتين. والواقع هنا هو أن هناك استجابة استثمارية معينة للمستثمرين/المزارعين للأسعار، أي أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة يتحرك مع الأسعار الزراعية وحتى مع تقلبات الأسعار على المدى القصير. وفي السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، تطورت الروابط بين الأسعار والاستثمار من خلال فترات زمنية تتراوح بين عام وعامين، وذلك أمر أسهل من الناحية الاقتصادية مقارنة بتطورها بالتزامن، أي رد فعل فوري بين الأسعار والاستثمار.



الشكل 4: تكوين رأس المال الثابت العالمي والأسعار الدولية للأغذية

18- كما تؤكد البيانات الأكثر تفصيلاً (البلدان الفردية) أن ازدهار وكساد تكوين رأس المال الثابت يتزامن مع ارتفاع وانخفاض الأسعار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تحرك تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة تماشياً مع التقلبات في الأسعار الزراعية الدولية، وبعد فترة زمنية معينة، تبع الأسعار حتى على المدى القصير (الشكل 5). وبصرف النظر عن التقلبات السنوية، ارتبطت فترة ارتفاع مستويات الأسعار من عام 2007 إلى عام 2012 بشكل عام بزيادة ملحوظة في تكوين رأس المال الثابت. وتشير البيانات الأحدث إلى أن العكس قد يستمر لفترة انخفاض الأسعار بعد عام 2012.



الشكل 5: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية والأسعار الدولية للأغذية

19- إذا ارتبط انخفاض الأسعار بتوجهات منخفضة نحو الاستثمار، فإن المزارعين قد يكونوا بالغوا في الاستثمار في رأس المال الثابت خلال فترة الأسعار المرتفعة. وقد يجدوا أنفسهم الآن حبيسي قرار الاستثمار الذي تم اتخاذه خلال فترة الأسعار المرتفعة وقد يكونوا استمروا في الإنتاج عندما تراجع الأسعار بعد عام 2012. ويمكن أن يعني تأثير ذلك أن المزارعين قد استمروا في الإنتاج فوق "مستويات التوازن"، أي بمستويات أسعار غير مربحة من منظور طويل الأجل، أي عندما تنخفض الأسعار إلى أقل من إجمالي تكاليف الإنتاج. ومن الواضح أن المزارعين سوف يستمرون في الإنتاج على المدى القصير طالما أن الأسعار أعلى من التكاليف المتغيرة، أي بما سيسمح لهم بتغطية بعض التكاليف الثابتة (الغارقة). وبالتالي، فإن الاستثمار "الفائض" نفسه قد ساهم في الضغط التنافسي على الأسعار الدولية بعد عام 2012.

هاء - الرابط بين الاستثمار والنتاج⁷

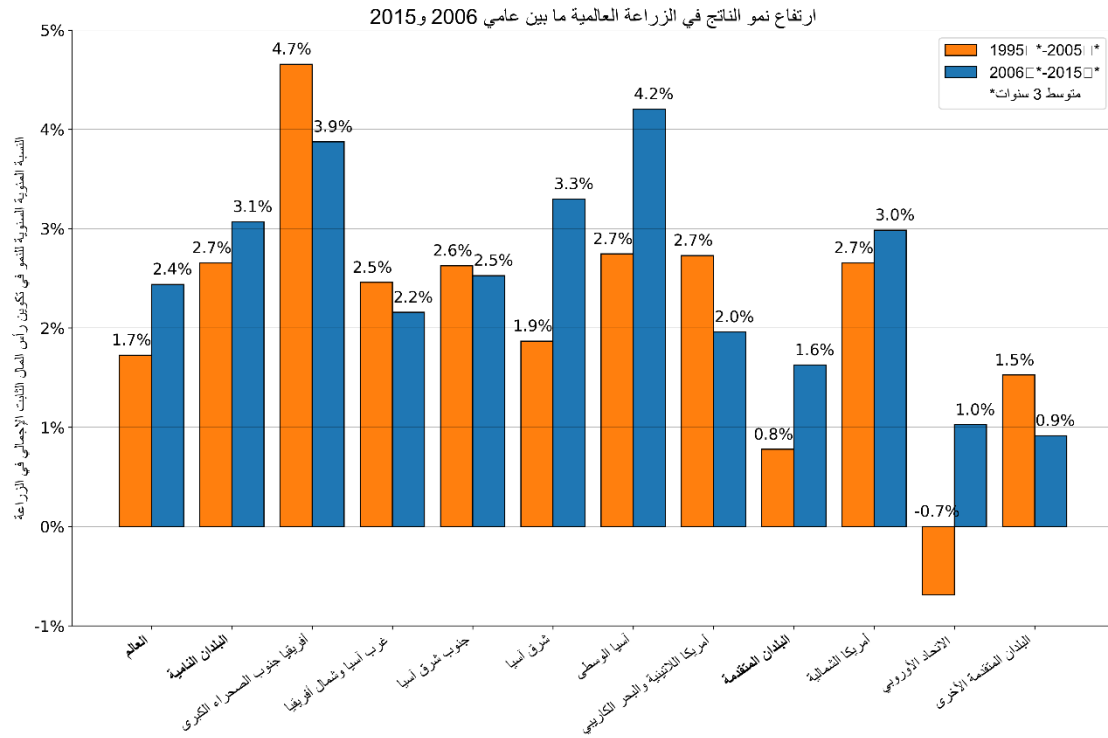
20- بالإضافة إلى الرابط بين الأسعار والاستثمار، يجب أن تكون هناك صلة أكثر بديهية بين الاستثمار والإنتاج. وتشير البيانات المتاحة بالفعل إلى وجود مثل هذه الروابط، أي أن ارتفاع أسعار الإنتاج قد حفز المنتجين على تخصيص المزيد من رأس المال الثابت للإنتاج، وزيادة طاقتهم الإنتاجية، والإنتاج الفعلي في نهاية المطاف. وفي الواقع، إن هذه الروابط أكثر تعقيداً وأقل خطية مما هو موضح هنا. وهي تنطوي على تأخيرات زمنية، وتأثيرات مشتركة بين السلع والبلدان، وحلقات إبداء التعقيبات بشأن الاستهلاك والإنتاج والأسعار. ويتجاوز تفكيك هذه الروابط نطاق هذه الوثيقة؛ وسيطلب ذلك إطاراً شاملاً لوضع النماذج يتم فيه صياغة مثل هذه التأثيرات المشتركة بين السلع والبلدان وديناميكياتها.

21- ومع أخذ هذه القيود في الحسبان وتخفيض التحليل إلى مجرد وصف التغيرات، سيصف هذا القسم أولاً النمو في الإنتاج الزراعي، مقاساً بواسطة الناتج الإجمالي، ثم يقارنه بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي، وسيُنظر في النهاية إلى استجابة الناتج الإجمالي للتغيرات في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، أي مرونة الناتج في ما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت.

النمو في الناتج الإجمالي

22- تشير البيانات المتاحة بشأن الناتج الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى أن فترة ارتفاع الأسعار لم ترتبط فقط بزيادة الاستثمار في عناصر رأس المال الثابت (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي)، بل ارتبطت أيضاً بمعدلات نمو أعلى في الإنتاج الزراعي، المقاسة بالناتج الإجمالي (الشكل 6). وينطبق ذلك على العالم ككل وبالنسبة للبلدان المتقدمة والنامية مجموعة. غير أن بعض المناطق الفردية انخرقت عن الاتجاه العالمي، وبشكل جزئي بطريقة ملحوظة. وهناك قضيتان أساسيتان هما قضية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وقضية أمريكا اللاتينية، حيث تباطأ نمو الإنتاج في العقد الثاني من 4.7 في المائة إلى 3.9 في المائة ومن 2.7 في المائة إلى 2.0 في المائة، على التوالي.

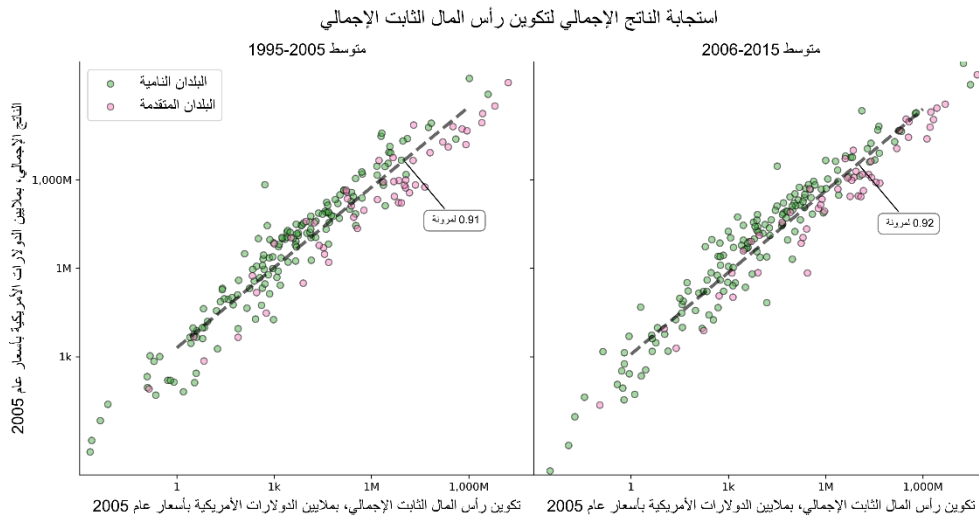
⁷ يركز التحليل في هذا القسم على تأثيرات استثمار رأس المال الثابت على الناتج. وتترك آثار المدخلات الوسيطة جانباً. وتشير التحليلات المنفصلة التي أجريت إلى أن أهمية المدخلات الوسيطة ارتفعت بما يتماشى مع الناتج، ولكن ليس أسرع منه. وتشكل الصين استثناء ملحوظاً. فقد ضاعفت تقريباً المدخلات الوسيطة في الصين من أهميتها في الناتج النهائي. أي أن الصين لم تستخدم المزيد من الآلات والهيكل ومعدات الري فقط، بل إنها قد زادت من استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات والطاقة وغيرها من المدخلات الوسيطة.



الشكل 6: تسارع نمو الناتج في معظم مناطق العالم في العقد ما بين عامي 2005 و2015

استجابة الناتج (الناتج الإجمالي) للاستثمار (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي)

23- وهناك احتمالان رئيسيان للناتج ليكون مدفوعاً بزيادة الاستثمار. الأول هو أن أحجام الاستثمار زادت وحفزت الناتج بطريقة تناسبية، أي مع استجابة مستمرة. ويمكن أن يأتي الثاني من حقيقة أن كل دولار من الاستثمارات الإضافية قد حقق زيادة في الناتج، أي أن استجابة الناتج الزراعي في ما يتعلق بالاستثمار قد زادت بمرور الوقت (هنا مع ارتفاع الأسعار). وتحقيقاً لهذه الغاية، تم تقدير استجابة الناتج مقابل الاستثمار، للعالم ككل وللناطق الفردية. وتراجع المتغيران (في السجلات) ضد بعضهما البعض مع كل من المتغيرات في اللوغاريتمات، مما يسمح بتفسير المعامل الناتج على أنه مرونة. ويتم عرض النتائج الخاصة بالبلدان المتقدمة والنامية في الشكل 7، ويتم تلخيص التفاصيل الإقليمية في الجدول 3.



الشكل 7: استجابة الناتج الإجمالي لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي

24- تظهر النتائج علاقة ثابتة لافته للنظر بقيمة 0.9 لكلتا الفترتين. ولديها الحجم نفسه، وإن كان مع بعض الاختلاف، على جميع الأقاليم بشكل أساسي (الجدول 3). وتشير هذه الاستجابة الثابتة إلى أن نمو الإنتاج جاء من ارتفاع الاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي) وليس من زيادة كفاءة مثل هذا الاستثمار في توليد إنتاج أعلى.

الجدول 3: الاستجابة بحسب الإقليم

الإقليم	استجابة الناتج الإجمالي في ما يتعلق بتكوين رأس المال الثابت الإجمالي (المرونة)	الناتج الإجمالي، متوسط		الحصة (%) من الناتج الإجمالي العالمي
		2015-2006	2013/2015، بمليارات الدولارات الأمريكية، بأسعار عام 2005	
العالم	0.91	0.92	2869	100%
البلدان النامية	1.00	0.99	1710	60%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.91	0.92	207	7%
غرب آسيا وشمال أفريقيا	0.81	0.98	189	7%
شرق آسيا وجنوب شرق آسيا	0.91	0.96	810	28%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.06	0.98	258	9%
البلدان المتقدمة	0.87	0.92	1158	40%
أمريكا الشمالية	0.94	0.96	344	12%
الاتحاد الأوروبي	0.84	0.90	482	17%

واو - ارتفاع الأسعار والاستثمارات الأجنبية المباشرة⁸

25- اتسمت فترة ارتفاع الأسعار بين عامي 2007 و2011 بالقلق من أن الاعتماد القوي على التجارة كمصدر للإمدادات الغذائية قد لا يكون دائماً استراتيجية ملائمة لجميع البلدان لضمان الأمن الغذائي في الداخل. وقد دفع ارتفاع الأسعار الدولية وانخفاض توافر الأغذية في الأسواق الدولية المستثمرين إلى البحث عن مصادر إضافية أو جديدة للإمدادات، إما عن طريق الاستثمار في الزراعة في الداخل (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة) أو عن طريق الاستثمار في الطاقة الإنتاجية في الخارج (الاستثمارات الأجنبية المباشرة). ويتم تحليل هذه الأخيرة أدناه.

26- ركز التحليل السابق على الروابط بين الأسعار المرتفعة والاستثمار المحلي. وقد أظهر أن الزيادة في الاستثمارات المحلية قد ارتفع مع الأسعار الدولية وارتبط بزيادة ملحوظة في الإنتاج. وعادة ما يتم اتباع خيار الزيادة في الاستثمار المحلي في البلدان التي لديها موارد مالية وطبيعية كافية. وسيركز هذا الجزء من التحليل على دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي المدى الذي تستثمر فيه البلدان، التي عادة ما تكون غنية بالموارد المالية ولكن لديها موارد طبيعية شحيحة، في البلدان في الخارج.

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي والأصول ذات الصلة

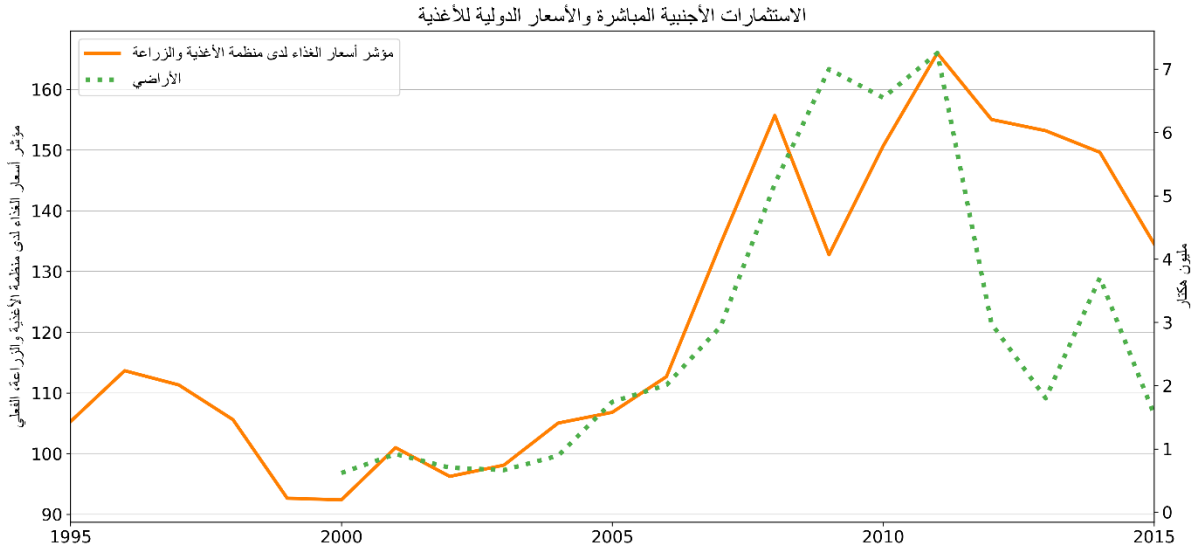
27- عندما تكون قاعدة الموارد الطبيعية لزيادة الإنتاج محدودة أو مستنفدة بالفعل، كما هو الحال في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن زيادة الاستثمار المحلي ليست خياراً واضحاً لزيادة الناتج الزراعي. ولذلك لجأ العديد من هذه البلدان إلى الاستثمار في البلدان في الخارج، أي البلدان التي لديها موارد مالية أقل ولكن موارد طبيعية أكثر.

28- وعادة ما تقوم هذه البلدان الفقيرة بالموارد بتكثيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الخارج للاستثمار في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية ولكن التي ليس لديها موارد مالية كافية. والفكرة الأساسية هي أن زيادة الإنتاج في الخارج بهدف تأمين الإمدادات من خلال الواردات في الوطن. وكثيراً ما تتخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الزراعة شكل مشتريات للأراضي وعقود إيجار طويلة الأجل.⁹

⁸ هناك فرق هام بين تدفق الاستثمار وتمويله. ويشير تكوين رأس المال الثابت الإجمالي إلى الاستثمار، في حين أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي جزء من مصادر التمويل. وفي الواقع، يمكن أن يكون التمييز أكثر تعقيداً والتدفقات أقل وضوحاً لفصلها. ويتألف تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة بالإضافة إلى التغيرات الصافية في مستوى المخزونات، بينما ترتبط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتمويل - أي شراء الأصول الزراعية في البلدان الأجنبية أو الأسهم في الشركات الأجنبية التي يكون للمشتري مصلحة دائمة فيها. وبالتالي، يمكن استخدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي، ولكن يمكن استخدامها أيضاً لتغطية العجز في شركة ما ولسداد قرض ما. وفي الزراعة في تعريفها الضيق (الإنتاج الزراعي الأولي)، تكون معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي والحيازات، وبالتالي يتم استخدامها لتمويل تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

⁹ بما أن مثل هذه التدفقات الاستثمارية يمكنها أن تأتي على حساب البلدان الملتقبة، فغالباً ما تشير إليها وسائل الإعلام الشعبية بعبارة "الاستيلاء على الأراضي".

29- ويصور الشكل 8 الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأراضي (المشتريات و عقود الإيجار طويلة الأجل) ويقارنها مع مؤشر أسعار الغذاء لدى منظمة الأغذية والزراعة كمؤشر للأسعار الدولية.



الشكل 8: الاستثمارات الأجنبية المباشرة والأسعار الدولية للأغذية

30- ومن المثير للاهتمام أن الروابط بين الأسعار والاستثمار في الخارج هي على الأقل واضحة مثل الاستثمارات والأسعار المحلية (تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة). وتشير البيانات المتوفرة¹⁰ إلى أن صفقات الأراضي قد تكثفت خلال فترة ارتفاع الأسعار بين عامي 2007 و2012، وبعد هذه الفترة بقليل. ولا غرابة بأن يكون هناك فترات زمنية بين ارتفاع الأسعار وصفقات الأراضي، مما يشير ببساطة إلى أن عمليات التفاوض المعقدة غالباً ما تتطلب وقتاً لاستكمالها. ومع تراجع الأسعار بعد عام 2012، ارتفعت كذلك عمليات الاستحواذ على الأراضي والإيجارات طويلة الأجل. ويعكس ذلك التطورات في جانب الاستثمار المحلي، حيث انخفض النمو في تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة أيضاً مع انخفاض الأسعار. كما يشير أيضاً إلى أن الاستثمارات في الأراضي الزراعية كانت مدفوعة إلى حد كبير بالرغبة في تأمين الأمن الغذائي في الداخل. ومع تراجع الأسعار واستئناف التجارة لدورها كمصدر حيوي موثوق به للإمدادات الغذائية، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الداخل بالتوازي.

31- استجابةً لطلب من الدورة الحادية والسبعين للجنة مشكلات السلع، طالبت منظمة الأغذية والزراعة بتحليل الروابط بين الاستثمار والناتج والتجارة وأسعار السلع، وقد بذلت هذه الوثيقة جهداً أولياً نحو فهم أفضل لكيفية تأثير هذه الروابط على أسواق السلع العالمية. واعتمدت الوثيقة نهجاً استكشافياً للحصول على نظرة ثاقبة حول كيفية ظهور التغييرات في كل من المتغيرات. ومن الواضح أن التفاعل بين الأسعار والاستثمار والناتج والتجارة أمر معقد ومؤثر للغاية. وسيتعين في المستقبل تطوير إطار تحليلي رسمي لتحديد الآليات الدقيقة للسببية. وقد تكون نتائج هذا الجهد ذات أهمية بالغة لفهم التطورات المستقبلية في الإنتاج والأسعار في أسواق السلع الزراعية.

¹⁰أُخذت بيانات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من "مصنوفة الأراضي". وتم تجميعها، أي تطبيعها وتوحيدها من قبل شعبة التجارة والأسواق. وتستبعد البيانات الواردة في الرسم البياني الاستثمارات المحلية في الأراضي، التي شهدت أيضاً ارتفاعاً سريعاً خلال فترة ارتفاع الأسعار، خاصة في عام 2011.

الملحق مسرد المصطلحات

الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي فئة الاستثمارات الدولية التي تعكس هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على مصلحة دائمة في شركة مقيمة في اقتصاد آخر.

تكوين رأس المال الثابت الإجمالي: تكوين رأس المال الثابت الإجمالي هو القيمة الإجمالية لعمليات الاستحواذ التي قام بها المنتج، ناقصا التصرف في الأصول الثابتة خلال الفترة المحاسبية بالإضافة إلى بعض الإضافات إلى قيمة الأصول غير المنتجة (مثل أصول باطن الأرض أو التحسينات الرئيسية في كمية أو جودة أو إنتاجية الأرض) المحققة من خلال النشاط الإنتاجي للوحدات المؤسسية. وهي لا تحتسب استهلاك رأس المال الثابت (الاستهلاك) ولا تشمل شراء الأراضي.

النتاج الإجمالي: قيمة الناتج الزراعي المباعة أو المطروحة لاستخدامات أخرى.

المدخلات الوسيطة: تتكون المدخلات الوسيطة من قيمة السلع والخدمات التي يتم استهلاكها كمدخلات من خلال عمليات الإنتاج، باستثناء الأصول الثابتة التي يتم تسجيل استهلاكها كاستهلاك لرأس المال الثابت.

صافي رصيد رأس المال: صافي رصيد رأس المال هو مجموع القيم المسقطة لجميع الأصول الثابتة التي لا تزال مستخدمة والتي توصف بأنها صافي رصيد رأس المال؛ ويمكن وصفه أيضاً بأنه الفرق بين إجمالي رأس المال واستهلاك رأس المال الثابت.

تقييم دعم المنتجين: تقييم دعم المنتجين هو مؤشر على القيمة النقدية السنوية للتحويلات الإجمالية من المستهلكين ودافعي الضرائب لدعم المنتجين الزراعيين، المقاسة على مستوى بوابة المزرعة، والناشئة عن تدابير السياسات، بغض النظر عن طبيعتها أو أهدافها أو آثارها على الإنتاج الزراعي أو الدخل.

معامل الحماية الإسمية للمنتج: معامل الحماية الإسمية للمنتج هو مؤشر للمعدل الإسمي لحماية المنتجين يقيس النسبة بين متوسط السعر الذي يتلقاه المنتجون (عند بوابة المزرعة)، بما في ذلك المدفوعات لكل طن من المخرجات الحالية، وسعر الحدود (يتم قياسه عند بوابة المزرعة).

القيمة المضافة: القيمة المضافة تقيس القيمة الناشئة عن الإنتاج. وهي مقياس غير مدروس للناتج يتم فيه استبعاد قيم السلع والخدمات المستخدمة كمدخلات وسيطة من قيمة الإنتاج. وفي هذه الوثيقة، يتم تعريفها على أنها القيمة المضافة الإجمالية، أي قيمة المخرجات ناقصا قيمة الاستهلاك الوسيط، أو جبرياً: $GVA=(Q \times P)-(q \times p)$